Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

تفعيل دور أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي في ظل انهيار أسعار البترول – الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–

ط د. عفاف لومايزية، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس
د. زهية خياري، جامعة باجي مختار عنابة

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تجسيد أهداف التنويع الاقتصادي لا سيما في ظل الأزمة البترولية الراهنة، وخلصت الدراسة إلى ان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كهيئة عمومية لعبت دورا لا يستهان به في إرساء المساعي الرامية لتحقيق مبادئ التنويع الاقتصادي من خلال جملة المؤسسات التي دعمتها وفي مختلف القطاعات: الصناعية، الزراعية، الخدماتية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الأزمة البترولية، التنويع الاقتصادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

***Abstract*:** This study aims to highlight the role of the financial support agencies for small and medium enterprises, such as the National Agency for Support Youth, to reflect the objectives of economic diversification especially in light of the current oil crisis. The study concluded that the National Agency for Support Youth as a public body played a significant role in establishing efforts to achieve the principles of economic diversification through the various institutions that supported it in various sectors: industrial, agricultural, service and others.
Keywords: Petroleum Crisis, Economic Diversification, Small and Medium Enterprises .

مقدمة:

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد بصفة شبه كلية على العائدات المتأتية من صادرات البترول، ما يجعل منه مرتعا للأزمات الناتجة عن التغيرات الحاصلة على هذا المورد المحفوف بالمخاطر، ولعل خير دليل على ذلك الأزمة البترولية الراهنة وما خلفته من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يدعو إلى التفكير في إيجاد حلول جذرية بالاعتماد على سياسيات تشرك في طياتها جميع القطاعات الاقتصادية وتقوم على مبدأ التنويع.

الإشكالية: تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم آليات التنويع الاقتصادي، بما تقدمه من منتجات كفيلة بتلبية احتياجات السوق المحلي كما الخارجي، ما يحد من اللجوء إلى الاستيراد، فضلا عن الدور الذي تلعبه في التخفيف من ظاهرة البطالة من خلال مناصب العمل التي توفرها، إلى أن نجاح هذه الأخيرة يتوقف على وجود هيأت وأجهزة داعمة لهذه المؤسسات خاصة في بداية تأسيسها سواء كان هذا الدعم مالي أو فني حتى تتمكن من لعب الدور المنوط بها في الاقتصاد الوطني على أكمل وجه، وقد استحدثت الجزائر بذلك العديد من الهيئات العمومية على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

إنطلاق مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

ما مدى مساهمة أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تجسيد أهداف التنويع الاقتصادي في ظل الأزمة البترولية الراهنة؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة عن الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

1- كان للأزمة البترولية الراهنة تداعيات وخيمة على الاقتصاد الوطني؛

2- اتخذت السلطات الجزائرية في هذا الصدد العديد من الإجراءات وعلى رأسها إرساء مبادئ التنويع الاقتصادي؛

3- تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم ميكانيزمات التنويع الاقتصادي؛

4- لعبت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كآلية من آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا جليا في تحقيق التنمية وتجسيد أهداف التنويع الاقتصادي.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أهم الأزمات البترولية لاسيما الأزمة الراهنة؛

- اقتراح بدائل أخرى أمام الاقتصاد الوطني - كاقتصاد ريعي- غير البترول على غرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- الإحاطة علما بما يمكن أن يفضي إليه تفعيل أجهزة الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الاقتصادي بعد الانهيار الكبير للعائدات المتأتية من صادرات البترول إثر انخفاضه.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: الأزمة البترولية الراهنة وسبل التجاوز؛

ثانيا: التنويع الاقتصادي؛

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية من آليات التنويع الاقتصادي،

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ودروها في التنويع الاقتصادي.

أولا: الأزمة البترولية الراهنة وسبل التجاوز

1. تعريف الأزمة البترولية: تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى إنخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات الطلب أو العرض او كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية.[1]

2. الصدمات النفطية: قبل التعرض لأهم الصدمات النفطية فيما يلي عرض لتطور أسعار البترول منذ العام 1973:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الشكل رقم 01: منحنى تطور أسعار البترول منذ العام 1973

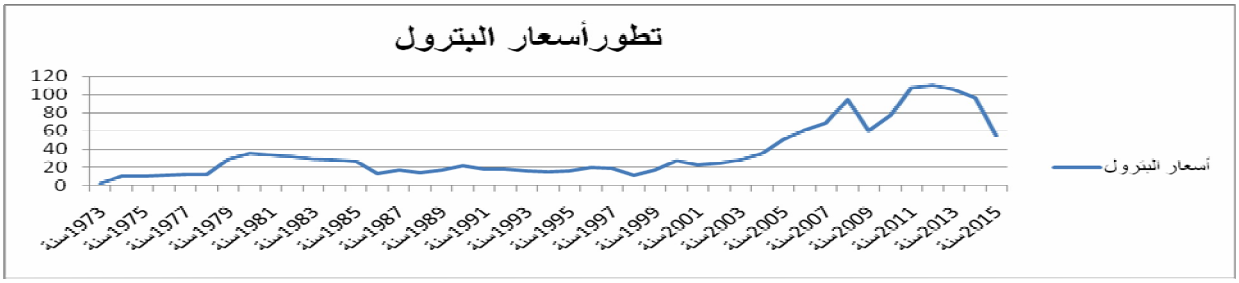

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على

, consulté le 13-08-www.hawamer.com/vb/showthreadwww.hawamer.com/vb/showthread 2016.

www. Alayam.com/online/ economy/ 532054/news, consulté le 13-08-2016.

1.2. الصدمة النفطية عام 1973: نتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلوا ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة أسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70 %، وقد تم إتخاذ هذا القرار وفقا لعدة إعتبارات منها:[2]

- حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار؛
- إعطاء قيمة فعلية للبترول؛
- ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبديلة؛
- تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتوجات؛

وتضمن مؤتمر الكويت قطع إمدادات النفط العربي بصر كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا)، بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل، إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25 % مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973، وتخفيضه شهريا بنسبة 5% إبتداءا من ديسمبر 1973، وقد أدى ذلك إلى نقص المعروض النفطي مقابل إرتفاع في الطلب عليه، فارتفعت الأسعار من 2.9 دولار للبرميل إلى 11.6 دولار للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاقوية حقيقة.

2.2. الصدمة النفطية عام 1979: أدت الثورة الإيرانية في بداية 1979 إلى إنخفاض الإمدادات النفطية الإيرانية، ما دفع بالأسعار إلى الإرتفاع ، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36 دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب الإيرانية العراقية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا.[3]

3.2. الصدمة النفطية عام 1986: في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الانتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا ان تزايد المعروض النفطي من الدول خارج المنظمة والتخفيضات

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم إلتزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985، وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها 3 دولار للبرميل ما خلق أزمة حقيقة للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.[4]

3. الأزمة النفطية الحالية:

1.3. أسباب إنخفاض أسعار النفط: هناك عدداً من العوامل التي أثرت بشكل جذري على أسواق النفط العالمية، وهي:[5]

– **صعود الولايات المتحدة كمصدّر للبترول:** بين عامي 2012 و2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يومياً، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبترول. هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط، والتي تعتبر من أكثر الدول الأفريقية إنتاجاً للبترول، وتعزى هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة إلى التطورات التقنية في طريقة الحفر بالتكسير الهيدروليكي (فراكينغ)، والتي تعتمد على ضخ الماء ومحاليل كيميائية في طبقات الصخور بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقة والوصول إلى ما يسمى بالنفط والغاز الصخريين، واللذين لا يمكن استخراجهما بالطرق التقليدية.

– **زيادة الإنتاج في العراق:** لم ينتبه العالم إلى أن العراق كان في العام 2014 البلد الثاني على مستوى العالم الذي شهد ازدياداً في إنتاج البترول، إذ بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد، تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يومياً، هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، وهو ثالث أكبر منتج للبترول في أفريقيا، وفي الوقت الراهن، ينتج العراق من النفط أكثر مما كان ينتج قبل الاجتياح الأمريكي عام 2003.

– **عودة إيران إلى تصدير النفط:** بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1"، والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، في جانفي، تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك ستتمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، ويتوقع أن تجاري جارتها العراقية في إنتاج النفط، وبحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

للبترول (أوبك)، يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً، هذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً سيكون لها تأثير على الأسعار أيضاً.

– **نفط المحيط في البرازيل:** البرازيل أيضاً من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية، فبين عامي 2013 و2015 ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً، وبحسب إحصاءات الأوبك، فقد تم حفر 72 بئراً جديداً للبترول في البرازيل خلال العام الماضي، مقارنة بـ87 بئراً في عام 2014، كما عززت البرازيل من مكانتها في العالم كرائد في تقنيات استخراج البترول من أعماق البحار، وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول على أعماق تتراوح بين أربعة وثمانية كيلومترات بين طبقات صخرية وملحية.

– **الخوف من الصين:** يبدو الأمر غريباً أن يتحدث المستثمرون عن أزمة اقتصادية في الصين عند النظر إلى معدلات نمو في الناتج القومي المحلي تبلغ ستة في المائة. لكن المراقبين يخشون من أن الأرقام الرسمية تخفي صورة أكثر قتامة للاقتصاد الصيني. فانهيار سوق المال الصينية في بداية عام 2015 أطلق إشارة تحذير في أنحاء العالم من أن المعجزة الاقتصادية الصينية ربما وصلت إلى نهايتها. في السنوات العشر الماضية، ارتفع الاستهلاك الصيني للبترول من سبعة ملايين إلى 11 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل استهلاك أمريكا اللاتينية ومنطقة ما دون الصحراء في أفريقيا مجتمعة. وبالتالي، فلا عجب في أن مؤشرات أزمة اقتصادية بالصين قد تؤثر على أسعار النفط العالمية.

– **شتاء معتدل في نصف الكرة الأرضية الشمالي:** بحسب حسابات هيئة الأرصاد والمحيطات الأمريكية، فإن عام 2015 شهد شتاء هو الأكثر دفئاً منذ بدء عملية تسجيل الطقس في القرن التاسع عشر. وبسبب ظاهرة "إل نينيو" المناخية، يتوقع أن يشهد العام الحالي درجات حرارة مشابهة للعام الذي سبقه، فالشتاء المعتدل والدافئ نسبياً في شمال الكرة الأرضية أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ما أدى إلى هبوط أسعار النفط عالمياً.

– **احتكار الأوبك لم يعد فعالاً:** اتفق أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر، ومن بينهم السعودية والعراق وإيران ونيجيريا وفنزويلا، على إنتاج مشترك يقدر بـ32.3 مليون برميل يومياً. وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر بـ97 مليون برميل يومياً.

نظرياً، يمكن للأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشئت كي تكون اتحاداً احتكارياً يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين، لكن الأوبك، وحتى اليوم، لم تنجح في كبح جماح الإنتاج النفطي تماماً، ذلك أن أعضاءها ما يزالون يحافظون على معدلات الإنتاج مستقرة أو يقومون باستخراج كميات أكبر من البترول. وعلى ما يبدو، فإن منظمة الأوبك غير قادرة على منع أسعار النفط من الهبوط، كما أن وزير النفط الفنزويلي، إيلوجيو ديل بينو، قام بجولة شملت الدول الأعضاء في أوبك بالإضافة إلى روسيا، الدولة غير العضو، بهدف الاتفاق على خفض الإنتاج من أجل الوصول إلى سعر "عادل"

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

للبرميل يقدر بسبعين دولاراً، أي ضعف السعر الحالي، وهو سعر سيجلب ارتياحاً كبيراً لميزانية فنزويلا واقتصادها المعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والمهدد بالانهيار في وجه انخفاض الأسعار، تماماً مثل اقتصاد أنغولا ونيجيريا، لكن بالرغم من الأوضاع الاقتصادية المتعثرة في بعض الدول المنتجة مثل فنزويلا وأنغولا ونيجيريا، يرى مراقبون ووكالة الطاقة الدولية أن الدول المنتجة لن تكون قادرة على الاتفاق على عمل مشترك، سواء العضوة في أوبك أم غير العضوة.

2.3. تداعيات إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: هناك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

– انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل سنة 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 دولار العام 2014، أي بانخفاض قدره 45.47%؛

– خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: فلمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات، الذي انخفضت موارده بشكل حاد حيث تراجع بـ 1714.6 مليار دينار جزائري في الفترة الممتدة بين نهاية جويلية 2014 ونهاية جويلية 2015، أي انخفاض بـ 33.3% على مدى 12 شهر؛

– عجز في الحسابات الخارجية: سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 عام بلغ 7.7 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71% عوض 111% في النصف الألو لعام 2014؛ [6]

– الانخفاض في قيمة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة أثر بصفة مباشرة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري، ممّا فرض على الحكومة اتخاذ إجراءات لمواجهة هذه الاختلالات، كان على رأسها الخفض من قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة، والزيادة في أسعار بعض الخدمات و المواد الاستهلاكية و فرض رسوم ضريبية جديدة على بعض المواد و زيادة الرسوم الجمركية لإيجاد مصادر جديدة للإيرادات العامة. [7]

3.3. الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في ظل الأزمة البترولية الحالية: لمواجهة هذا الظرف لاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات شملت: [8]

– كخط دفاع أول استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛

– سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87.92 دج لكل دولار في 31-12-2014 ليصل إلى 107.17 دج لكل دولار في 05-11-2015، أي بمعدل انخفاض يقدر بـ17.96 %؛

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

– تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %، كما انخفضت تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3 %، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16 %، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي ومستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة؛

– رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

غير أن هذه الإجراءات لا تعدو كونها حلول مؤقتة لا يصلح اعتمادها على المدى الطويل، فالأمر هنا يتطلب حلول جذرية كفيلة بإخراج الجزائر من أزمتها وتبعيتها المفرطة لمورد البترول بالاعتماد على سياسات تشرك في طياتها جميع القطاعات في الاقتصاد الوطني وتقوم على مبدأ التنويع الاقتصادي.

ثانيا: التنويع الاقتصادي

1. مفهوم التنويع الإقتصادي: يقصد بالتنويع الإقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، بما يخلص الإقتصاد من مخاطر الإعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية، كما يعني – التنويع الإقتصادي – عملية إستغلال كافة موارد وطاقات الإنتاج المحلية، بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات. [9]

3. ميكانيزمات التنويع الإقتصادي: ويقصد بها تلك الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الإقتصادي، وتتمثل في:[10]

1.3. إعادة الإعتبار لـ " الدولة التنموية": إن الدور الذي تلعبه الدولة التنموية، لا يقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي، وإنما إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقاتها بالاقتصاد الدولي، فعملية التنمية تتضمن تغيرات نوعية في جوانب عديدة: تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الإقتصادية.

2.3. تفعيل دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا لا يستهان به في عملية التنويع الإقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الإستمرارية، ما يجعله في بحث دائم

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

ومستمر على كيفيات وتقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.

3.3. برامج الإصلاح الإقتصادي: تعد برامج الإصلاح الإقتصادي محرك أساسي لعملية التنويع، ذلك أن إستمرار تبني وإنتهاج هذه البرامج – حيث ما تكون الحاجة إليها – سواء على الصعيد المالي، النقدي، التجارة الخارجية كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الإقتصادي.

4.3. الإستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر هذا الأخير من أهم آليات التنويع الإقتصادي ، حيث أنه وفي ظل الظروف الإقتصادية الحالية أصبحت العديد من الدول – وبالأخص الدول النامية– في حالة ماسة إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لإنخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة للإقراض الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة تنحصر في العمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

5.3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا مهما من مداخل النمو الإقتصادي وآلية من آليات التنويع.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية من آليات التنويع الاقتصادي

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعددت واختلفت التعاريف الواردة بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف الجهة ومعيار التصنيف، إلا أنه في التشريع الجزائري تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث أشارت الجريدة الرسمية: [11]

- المادة الرابعة: يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات، التي تشغل من 01 إلى 250 عامل ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و500 مليون دينار.
- المادة الخامسة: أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50-250 عامل، ورقم أعمالها يتراوح ما بين 02-200 مليار دينار جزائري أو الميزانية العامة السنوية تتراوح ما بين 100 و500 مليون.
- المادة السادسة: تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10- 49 عامل ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100مليون.
- المادة السابعة: تصنف المؤسسات متناهية الصغر أو الصغرى تلك التي تشغل ما بين 1-9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من مليون دينار جزائري،أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

ومن الأسباب التي تدعو إلى الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية من آليات التنويع الاقتصادي وكمحرك للتنمية:[12]

– ضعف النموذج الاقتصادي بقيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ترجع عوامل ضعف نموذج المؤسسة الكبيرة إلى طبيعة التغيرات السوسيو –اقتصادية خاصة فيما يتعلق بتقسيم السوق الذي يفسر بتعدد الاحتياجات إلى السلع والخدمات المتباينة من حيث الجودة والأسعار، والتي لا يمكن تلبيتها من خلال المؤسسات الكبيرة، التي تسعى إلى تحقيق التخصص العمودي ، بل عن طريق عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما أدى إلى التوجه من نموذج المؤسسة الكبيرة إلى نموذج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

– مرونة تكيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المحيط: أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ر على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب تزيد في حجم الاستثمار وفي حالة الركود الاقتصادي تخفض من حجم الإنتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية، واعتمد بعض الباحثين في إثبات ذلك من خلال بحث ومناقشة المرونة التي تمنح لمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الامتياز في سرعة التأقلم مع الإختلالات الاقتصادية والتغيرات التي يفرضها المحيط؛

–التغيرات التشريعية ودور أثار المقاولة من الباطن: يعد تطور ونشأة الأسواق الجديدة من أهم الأسباب التي ساعدت على نشأة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن تلك الأسواق أنشئت خصيصا لمنتجات هذا النوع من المؤسسات ولا تقبل دخول المؤسسات الكبيرة، نظرا لاختلاف إستراتيجيتها التوزيعية عن متطلبات السوق لأنها تفضل الإنتاج بحجم كبير.

2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني:

1.2. المساهمة في محاربة البطالة: تعتبر البطالة في الجزائر من بين أهم المشاكل الاجتماعية التي تسعى السلطات العمومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها منذ حصولها على الاستقلال السياسي، حيث شهد معدل البطالة استقرا را في حدود % 22 على طيلة الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1990 ، وارتفع المعدل في الأربعة سنوات الأولى لعشرية التسعينيات إلى حدود 25% ، وازدادت حدته بعد برنامج التعديل الهيكلي، أما بعد زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة تعدادها، فقد شهد معدل البطالة انخفاضا ملحوظا، أين وصل2006 إلى 12.6% وسجل في الثلاثي الأخير من سنة 2007 نسبة 13.8%، وبعد سنة 2008 استقر مجددا عند حدود 12%.[13]

والجدول الموالي يوضح معدل البطالة في الجزائر منذ 1990–2015

الجدول رقم 01: تطور معدل البطالة من 1990–2015.

السنة	1990	1993	1995	1997	1998	2000	2004	2008	2011	2005
النسبة%	19.7	23.15	28.10	26.41	28.02	29.80	17.65	11.3	10	9.6

المصدر: رضوان شافو، **دور مؤسسات الدولة الجزائرية في التنمية السوسيو – اقتصادية للشباب الجزائري " تجربة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نموذجا**، ص (02–02–2017) ,05 www.univ–eloued.dz

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

2.2. المساهمة في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة: إن القفزة النوعية التي عرفتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، تعبر حقًا عن إنجازٍ تاريخي حقَّقه هذا القطاع ، حيث ساهم في سنة 2007 بنحو % 79,56 من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، أي بقيمة 2740,06 مليار دج.[14]

3.2. المساهمة في التنمية الصناعية المتكاملة: للاستثمار في المؤسسات المصغرة أهمية اقتصادية كبيرة، تظهر في أن المؤسسات لصناعية الصغيرة والمصغرة تستطيع إمداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المكونات، أو الصناعات المغذية، كما يمكن لتلك المؤسسات مساعدة الصناعات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق المتسعة، فضلاً عن قيامها بتقديم خدمات الصيانة،إلى جانب تكثيف النسيج الصناعي التطوير التكنولوجي، وتنظيم الاستهلاك الوسيط وتنمية الصادرات، ومن ثم المساهمة الفعالة في التنمية الصناعية.[15]

4.2. تحقيق توازن الثروة والتنمية جغرافيا: حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق، وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن، ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني وخلق مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة.[16]

3. أجهزة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، المهارة ومبلغ الاستثمار حيث لا يجب أن يقل هذا الأخير عن 50.000 دينار ولا يتعدى مبلغ 40.000دينار، وعند تلك الشروط تستفيد المشاريع المؤهلة من مختلف المزايا المالية والجبائية التي يحددها التنظيم، وعلى الخصوص تقدم الوكالة قرض بدون فائدة عندما تتعدى تكلفة المشروع 100.000 دينار، أين يخصص لتكملة مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة من أجل الاستفادة من قرض بنكي والإعانة المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.[17]

2.3. وكالة ترقية ودعم الاستثمار (ABSI): طبقا لما تضمنته المادة 03 من المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05-10-1993 فإن الوكالة تتكون من مجموعة من الإدارات والهيئات تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق استثماراتهم، حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها.[18]

3.3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): تعد هذه الأخيرة من أهم آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالنظر للدور التنموي الذي تلعبه من خلال دعم ومرافقة الشباب الحامل لأفكار مشاريع.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ودروها في التنويع الاقتصادي

1. التعريف بالوكالة: تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وذلك بتمويل من الدولة ضمن برامج الاستثمارات العامة، وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وتمثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة، تخفيف الضغط على سوق الشغل، والتشجيع على الإدماج المهني، حيث تقوم بتشجيع كل الصيغ المؤدية إلى إنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

وعليه فالوكالة تعد من أهم الآليات المستحدثة لدعم سوق الشغل في الجزائر وتحقيق التنمية المحلية في كل ولاية من ولايات التراب الوطني، وذلك من خلال قيامها بخلق مناصب شغل للشباب البطال، وفتح آفاق جديدة لتحقيق طموحاتهم وابتكاراتهم، ومختلف تطلعاتهم مع ضمان استرداد ديونها خلال الآجال المحددة من خلال القوانين والطرق التي تتبعها في سياستها.

2. مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تضطلع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمهام التالية: [19]

– تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛

– تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالإمتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

– متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات؛

– تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها؛

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص بما يأتي:

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطهم؛

– تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛

– تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛

– تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع لحساب الوكالة.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

يمكن للوكالة من أجل الاضطلاع بمهمتها على أحسن وجه، أن تقوم بما يأتي:

– تكلف من يقوم بانجاز دراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية؛

– تكلف من يقوم بانجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة؛

– تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛

– تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

4. الإعانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إطار تمويل المشاريع الموكلة إليها، بتقديم إعانات مالية تختلف حسب صيغة التمويل، فضلا عن امتيازات جبائية نوجزها في ما يلي:

1.4. الإعانات المالية: تختلف هذه الأخيرة حسب صيغة التمويل:

أ.إعانات مالية حسب صيغة التمويل الثنائي: تتشكل التركيبة المالية من المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع، والتي تتباين حسب مستوى الاستثمار، إضافة إلى قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتباين حسب مستوى الاستثمار، وذلك حسب مستويين كما يوضح الجدول الموالي:

الجدول رقم02: الهيكل التمويلي في حالة التمويل الثنائي

مستويات التمويل	قيمة الاستثمار	مساهمة شخصية	قرض بدون فائدة anseg
المستوى الأول	حتى 5000000 دج	%71	%29
المستوى الثاني	من 5000001 دج إلى 10000000 دج	%72	%28

منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ب. إعانة مالية حسب صيغة التمويل الثلاثي: تتشكل التركيبة المالية في صيغة التمويل الثلاثي من المساهمة الشخصية للشباب أصحاب المشاريع، قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وقرض بنكي تخفض فوائده بنسبة 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%)، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، كما يوضحه الجدول التالي:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

الجدول رقم 03 : الهيكل التمويلي في حالة التمويل الثلاثي

مستويات التمويل	قيمة الاستثمار	مساهمة شخصية	قرض بدون فائدة ansej	القرض البنكي
المستوى الأول	حتى 5000000 دج	%1	%29	%70
المستوى الثاني	من 5000001 دج إلى 10000000 دج	%2	%28	%70

منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2.4. الإعفاءات الجبائية: تضم: [20]

– إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات ابتداءا من تاريخ الشروع في استغلال المشروع، 6 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 عمال على الأقل؛

– اعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، 6 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 عمال على الأقل؛

– اعفاء من الرسم العقاري للبنايات المستعملة في النشاطات التي يمارسها المستثمرون في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ انجازها، 06 سنوات إذا ما أقيمت هذه البنايات في مناطق يجب ترقيتها؛

– الإعفاء من جميع حقوق التسجيل والعقود المتضمنة تأسيس الشركات؛

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛

– الاستفادة من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون التخفيض كما يأتي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70%؛
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%؛
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

– تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ المشروع؛

– يستفيد المستخدمون المستوفون اشتراكهن في مجال لاضمان الاجتماعي الذين يوظفون خلال مدة تعادلا على الأقل إثني عشر شهرا، طالبي عمل مسجلين بشكل دوري لدى وكالات التوظيف، من تخفيض في حصة اشتراك المستخدمين في لاضمان الاجتماعي بالنسبة لكل طالب عمل تم توظيفه، يحدد هذا التوظيف كما يلي:

- 20% بالنسبة للمستخدمين الذين يوظفون طالبي العمل سبق لهم العمل في المنطقة الشمالية من البلاد؛
- 52% بالنسبة للمستخدمين الذين يوظفون طالبي العمل لأول مرة بمنطقة الشمال؛
- 54% بالنسبة لجميع أنواع التوظيف التي تتم في المناطق الواقعة بالهضاب العليا والجنوب.

ويستفيد المستخدم من هذا التخفيض مادامت علاقة العمل قائمة في حدود ثلاث سنوات كحد أقصى، وتتكفل الدولة بفارق الاشتراك في الضمان الاجتماعي المترتب على التخفيض.

5. دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تحقيق التنمية وتجسيد أهداف التنويع الاقتصادي: لا شك أن للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دورا تنمويا يتجسد من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بدعمها ومرافقتها، وما تحدثه هذه المؤسسات من مناصب عمل قد تؤدي إلى التخفيف من البطالة، فضلا عن إمداد السوق بما يحتاجه من السلع والخدمات التي تقدمها.

والجدول الموالي يوضح عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة وعدد مناصب العمل المتوفرة من قبلها:

الجدول رقم 04: عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب العمل المتوفرة من قبل ANSEJ

السنة	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب العمل المستحدثة
حتى 31-12-2007	86 380	243 308
2008	10 634	31 418
2009	20 848	57 812
2010	22 641	60 132
2011	42 832	92 682
2012	65 812	129 203
2013	43 039	96 233
المجموع	**292 186**	**710 788**

المصدر: حمودة نصيرة، **دور دراسة الجدوى في ترشيد قرار الاستثمار بالمشاريع المصغرة والصغيرة دراسة حالة عدد من المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية عنابة**، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 2016، ص 234.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان عدد مناصب العمل المستحدثة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة بلغت 243308 منصب عمل، وهي قيمة معتبرة، كما شهدن هذه المناصب ارتفاع طيلة السنوات 2008-2012 حيث بلغت نسبة الزيادة لسنة 2009 84%، سنة 2010 نسبة 4.01%، سنة 2011 54.13%، سنة 2012 39.94%.

ويمكن ترجمة محتويات الجدول إلى الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 02: عدد المشاريع الممولة وعدد مناصب العمل المتوفرة من قبل ANSEJ

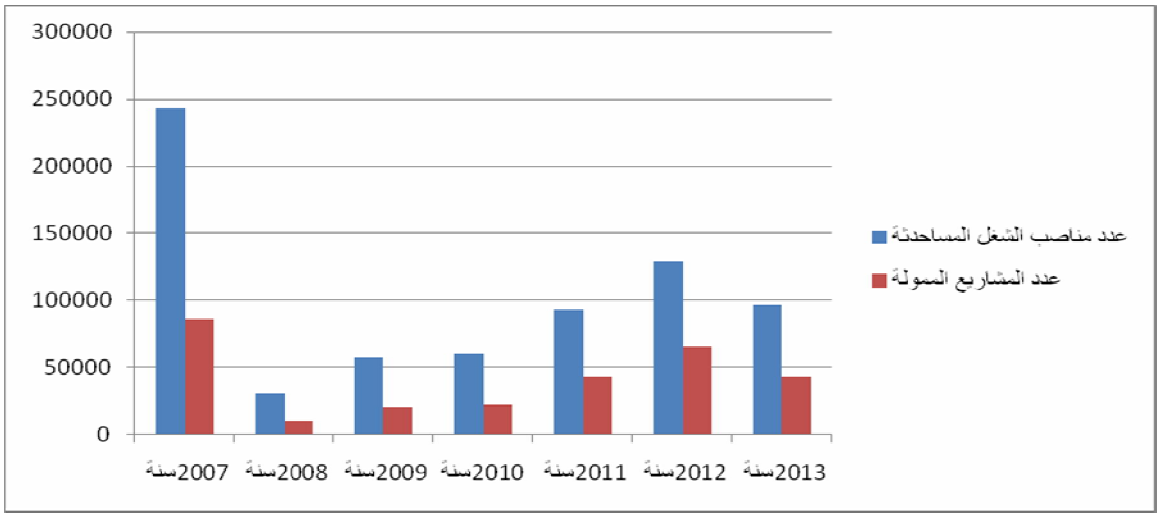

المصدر: من إعداد الباحثتين.

وكما أسلفنا الذكر أن الإعانات المالية للوكالة تتم وفق مستويين الثنائي والثلاثي حسب مبلغ التمويل، والجدول الموالي يوضح تطور المؤسسات الممولة في إطار الوكالة حسب صيغة التمويل.

الجدول رقم 05: عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة حسب صيغة التمويل

صيغة التمويل	حتى 31-12-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	النسبة
ثنائي	7208	1248	1695	1000	1110	837	623	13721	04,70
ثلاثي	79172	9386	19153	21641	41722	64975	42416	278465	95,30
المجموع	**86380**	**10634**	**20848**	**22641**	**42832**	**65812**	**43039**	**292186**	**%100**

المصدر: حمودة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 237.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

وتلعب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دورا هاما في تجسيد أهداف التنويع الاقتصادي من خلال تعدد واختلاف قطاعات أنشطة المؤسسات المدعمة من قبلها، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 06: المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	حتى 31-12-2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع	النسبة
الزراعة والصيد	10668	814	1467	2222	3686	6705	8225	33787	11,56
الصناعة التقليدية والحرفية	13380	1881	3455	3264	3559	5438	4900	35877	12,28
البناء والأشغال العمومية	4013	933	2078	2794	3672	4375	4347	22212	07,60
الصناعة والصيانة	6333	1247	1685	1542	2118	3301	3333	19559	06,70
الخدمات	51986	5759	12163	12819	29797	45993	22234	180751	61,86
المجموع	**86380**	**10634**	**20848**	**22641**	**42832**	**65812**	**43039**	**292186**	**%100**

المصدر: نصيرة حمودة، مرجع سبق ذكره، ص 238.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تعدد واختلاف الأنشطة التي تقوم الوكالة بتمويلها ودعمها، ولهذا الأمر الأثر البالغ على الاقتصاد الوطني، من خلال تزويد السوق المحلي بمنتجات هذه المؤسسات سواء كان هذا المنتوج سلعي أو خدمي، ومحاولة تلبية جانب كبير من الطلب، الأمر الذي يحد من اللجوء إلى الاستيراد وما ينتج عنه من آثار سلبية، فضلا عن توجيه جزء منه للتصدير خاصة في ظل انخفاض العائدات المتأتية منه في السنوات الأخيرة بسبب الانهيار الكبير في أسعار النفط.

لقد نال قطاع الخدمات الحصة الأوفر من تمويل الوكالة بنسبة تقدر بـ 61.86%، وهذا يشير إلى التوجه القوي للشباب للاستثمار في مشاريع مربحة وفي أقصر فترة زمنية ممكنة، أي تفضيلهم للعائد قصير المدى عن العائد طويل المدى، في حين سجلت بعض القطاعات الأخرى إقبال ضعيف رغم أهميتها القصوى على غرار قطاع الصناعة بنسبة 6.70 %، الزراعة والصيد 11.56 %.

ويمكن ترجمة هذه النسب في الشكل الموالي:

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

الشكل رقم 03: نسب توزيع قطاعات الأنشطة الممولة في إطار الوكالة

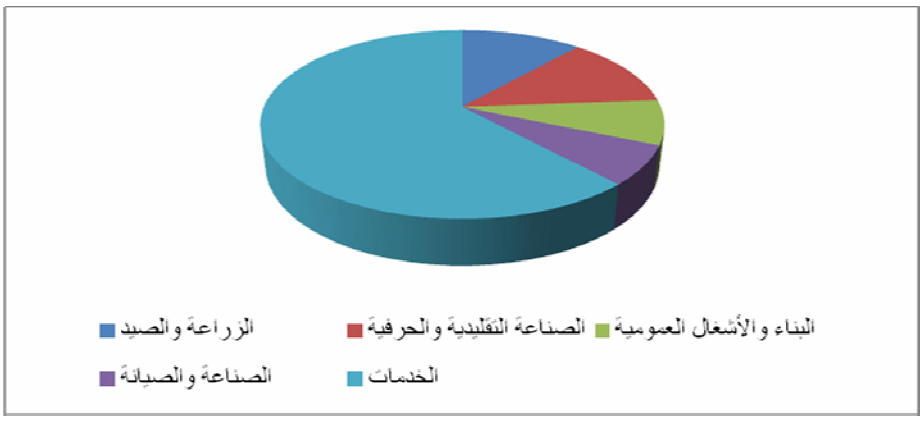

المصدر: من إعداد الباحثتين.

الخاتمة:

إن نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لعب دورها كآلية من آليات التنويع الاقتصادي في ظل اقتصاد ريعي، يتطلب تضافر العديد من العوامل المؤدية للنهوض بها على غرار تسخير هيئات وأجهزة متخصصة تعنى بدعمها ومرافقتها، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لعبت في هذا الشأن دورا لا يستهان به من خلال جملة المؤسسات التي دعمتها وفي مختلف القطاعات، وما قد تلعبه هذه المؤسسات من دور تنموي سواء من خلال المنتجات التي تقدمها أو من خلال مناصب العمل التي تحدثها.

الاحالات والهوامش:

[1]– داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–2010**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012، ص 28.

[2]– موري سمية، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2010، ص ص: 73–74.

[3]– طالبي صلاح الدين، **تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها – حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، 2010، ص 112.

[4]– موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[5] - www.aljazeera.net/.../**2015**/, (16-05-2016).

[6]– عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، جامعة جيجل، ص ص : 3–4 iefpedia.com/, consulté le 05-05-2016.

[7] - arabic.cnn.com/business/2015/08/25/**algeria**-dinar (30-08-2016).

[8]– عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص ص : 4–5.

[9]– طابيبية سليمة، لرباع الهادي، مداخلة بعنوان **التنويع الإقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية**، المؤتمر الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، يومي 07–08 أفريل 2008، جامعة سطيف، ص 03.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

[10]– المرجع نفسه ، ص 05.

[11]– آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وحدود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد06، ص ص: 274–275.

[12]– العايب ياسين، **دراسة وتحليل عوامل زيادة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ص ص: 03–04. https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/.../5 (le 05-03-2017) ,

[13]– المرجع نفسه، ص 07.

[14]– شعيب اتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص 76.

[15]– بوسهمين أحمد، **الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية، المجلد 06، العدد الأول، 2010، ص 215.

[16]– بن جيمة عمر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة ببشار**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص 31.

[17]– العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[18]– شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص 136.

[19]– المرسوم التنفيذي رقم 03–288 المؤرخ في 09 رجب عام 1424 الموافق لـ 06 سبتمبر سنة 2003.

[20]– دليل النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سوق أهراس.